الكلّيات اللغوية بين القدامى والمحدثين

Linguistic universals between the ancients and the moderns

1 د. درامسي حمزة *

جامعة غليزان، (الجزائر)،dramssihamza123@gmail.com

تاريخ الارسال 2023/03/22 تاريخ القبول 2023/08/21 تاريخ النشر2023/09/30

ملخص:

يعتبر موضوع الكلّيات اللغوية من مواضيع علم اللغة الهامة كونه يُعنى بالقضايا والمسائل الكليّة للغات، ويهتم بالمسائل والقضايا المشتركة بينها، ومعرفة ما تتوافق فيه لغات العالم من مسائل وما تتباين فيه، وكذا بيان القواسم المشتركة بينها والتي تعتبر كلّية لغوية، من هذا المنطلق جاءت ورقتنا البحثية هذه لبيان معنى هذه الكليات، ومعرفة آراء علماء اللغة القدامى والمحدثين فيها، وإبراز قيمة الكليات اللغوية في دراسات علمائنا العرب، والتطرق إلى أنواع هذه الكليات وتجلياتها في علوم اللغة من صوت وصرف ونحو.

الكلمات المتاحية: الكُلّية، الكُليات اللغوية، الكلية الجوهرية، الكلية الصورية، الكلية التنظيمية.

Abstract:

The topic of linguistic universals is considered one of the most important topics in linguistics because it deals with universal and language issues and is concerned with the common issues between them, knowing what issues the languages of the world agree on and what they differ on, as well as explaining the commonalities between them, which are considered linguistic universals. From this standpoint, our research paper came This is to explain the meaning of these colleges, to find out the opinions of ancient and modern linguists about them, to highlight the value of linguistic colleges in the studies of our Arab scholars, and to address the types of these colleges and their manifestations in the linguistic sciences, such as sound, morphology, and grammar.

Keywords: College, linguistic college, essential college, formal college, organizational college.

1. مقدمة:

العلم مسائل وأبواب شتّى منه المسائل والفروع، ومنه القواعد والأصول، وتتصدّر القضايا الكُلّية المرتبة الأولى في الأهميّة، فطبيعة العقل البشري تميل إلى إدراك الكُلّيات والعموميات أكثر من ميلها إلى الوصول إلى الجزئيات والفروع، كما أنّ القواعد والأصول هي الأداة للوصول إلى الفروع والأجزاء، وتسهيل فهمها فهما سليما، فمن تعسّر عليه فهم الأصل تعذّر عليه فهم الفرع، لذلك حرص علماؤنا على جمع الكُلّيات، أو القواعد والعموميات في مختلف العلوم.

* المرسل : د. درامسي حمزة

كان لهذا الموضوع حظّه من العناية والدّراسة عند علماء اللّغة والفقه، والأصول والمنطق، والفلسفة، وفي لغتنا العربية الكثير من القضايا اللّسانية ذات الطّابع الكلّي، أو التي يمكن أن نعدّها من جملة المسائل أو المظاهر المشتركة بين جميع الألسن البشرية، وسأتطرق في هذا المقال إلى ماهية الكلّيات اللغوية عند علماء اللغة القدامى والمحدثين والعرب والغرب وحتى عند بعض الفلاسفة والمناطقة لمعرفة المعنى الحقيقي للكلية وإدراك مكامن الاتفاق والتباين بين هؤلاء العلماء في معرفة حقيقة الكليات اللغوية، وعليه جاءت إشكاليتنا لهذا الموضوع كالآتي:

ما مفهوم الكلّيات اللغوية عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، وما هي أنواع هذه الكلّيات؟ وهل يتفق علماء اللغة العرب والغرب حول ماهية الكلية أم يختلفون فيها؟

حاولت الاجابة على هذا التساؤل في ثنايا هذا المقال معتمدا في ذلك المنهج الوصفي والمقارن آملا أن أكون قد وفقت في معالجة هذا الموضوع ولو بالقدر اليسير منه.

2. الكُلّيات عند علماء اللّـغة:

1.2. لغة :

الكّليات جمع مفردها كلّية نسبة إلى كلمة كلّ، والكلّيات مصدر صناعي من كلّ اي شمول مجموع من الأوّل الى الأخر فيقال: أخذه بكلّيته أي أجمعه، وطرق الموضوع بكلّياته وجزئيّاته أي بجوانبه الخّاصة والعامّة، والكلّ اسم بجمع الأجزاء فيقال : كلّهم منطلق وكلّهن منطلقة، فالذّكر والأنثى فيه سواء، ويقال: العالم كلّ العالم والمراد منه التّناهي، وأنه قد بلغ الغاية فيم تصفه به من الخصال، وقولهم: أخذت كلّ المال، وضرب كلّ القوم فليس الكلّ هو ما أضيف إليه ( )، قال أبو بكر بن السّيرافي: إنّما الكلّ عبارة عن أجزاء الشّيء فما جاز أن يضاف الجزء إلى الجملة جاز أن تضافا لأجزاء كلّها إليها فأمّا قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ فمحمول على المعنى دون اللّفظ وكلّ لفظة واحدة ومفادها الجمع لهذا يقال: كلّ حضر، وكلّ حضروا، وكلّ وبعض معرّفتان ولم تأت عن العرب بالألف واللّام وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة( ) .

سُئل أحمد بن يحيى عن قوله عزّ وجلّ:﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ وعن توكيده عزّ وجل بكلّهم ثم بأجمعون فقال: لما كانت كلّهم تحتمل حكمين مرّة اِسما ومرّة أخرى جاء بالتّوكيد الّذي لا يكون إلّا توكيدا، وسُئل المبرّد عنها فقال : لو جاءت { فسجد الملائكة لاِحتُمل أن يكون سجد بعضهم فقال جلّ في علاه { كلّهم } لإحاطة الأجزاء فقيل له :ف{ أجمعون } فأجاب قائلا : لو جاءت كلّهم وحدها لاحتمل أن يكون سجودهم كلّهم لكن في أوقات مختلفة فجاءت اجمعون لتدل على أن السّجود كان منهم جميعا في وقت واحد فكانت كلّهم للإحاطة و أجمعون لسرعة الامتثال.).

وجاء في مقاييس اللّغة في مادّة {كلل} قول أحمد بن فارس: {فأمّا كلّ فهو اِسم موضوع للإحاطة مضاف أبدا إلى ما بعده} ()، والكلّ اِسم مجموع المعنى ولفظه واحد ()، والكلّ بالضّم اِسم لجميع الأجزاء للذّر والأنثى وقد تأتي بمعنى {بعض() }.

كما يمكن أن تأتي بمعنى الضّدية أي بعض ولا يجوز إدخال الألف واللّام عليه لأنّه لازم الإضافة إلّا في حالة نيابته عن المضاف إليه نحو: الكلّ وتقديره كلّه والكلّ الحكم على المجموع( )، فالكلّ إذن يُستعمل بمعنى الاستغراق بحسب المقام، أمّا الكلّي في اللّغة ما يُنسب إلى الكلّ أو يطلق عليه وعكسه الجزئيّ فنقول العلم الكلّي أي العلم الإلهي وكلّي المعرفة أي ذو معرفة غير محدودة، ومنه العجز الكلّي أي اِستحالة قيام المصاب بكافة مقتضيات العمل الّي من المفروض القيام به، بسبب الإصابة أو المرض، أمّا الكلّية في اللّغة اِسم مفرد جمعها كلّيات مصدر صناعي من لفظة كلّ، والكلّية مؤسّسة علميّة يتابع فيها الطّالب دراسته في تخصّص معيّن بعد حصوله على شهادة البكالوريا والكلّية الحكم على كلّ فرد ( ) نحو: كلّ القوم مسلمون.

2.2. الكلّيات اصطلاحا:

الكُلّ اِسم لجملة مركبّة من أجزاء، وهو أيضا اِسم للحقّ تعالى بِاعتبار الحضرة الأحدية الإلهية الجامعة للأسماء لذا يقال : أحد بالذّات كلّ بالأسماء وكلمة كلّ تعني عام تقتضي عموم الأسماء بينما تفيد كل عموم الأفعال[1]، ويرى الكفوي أن كلمة كلّ اِسم لاستغراق أفراد المنكرنحو قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ سورة الطور الآية 21]، والمعرّف المجموع نحو: كلُّ العالمين حادث، وأجزاء المعرّف باللّام نحو كلّ الرّجل أي جميع أجزائه، ويمكن إضافتها إن لم تكن نعتا لنكرة أو توكيدا لمعرفة، فإن أُضيفت إلى نكرة أفادت عموم الأفراد ووجب مراعاة معناها في ضميرها[2]نحو قوله عزّ وجلّ:﴿وَكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[سورة القمر .الآية52]، فإن أُضيفت إلى المعرّف باللّام إفادة عموم الأجزاء ويجوز في الضّمير العائد إليها مراعاة لفظها ومعناها في التّذكير والأفراد، وكذلك الأمر إذا قُطعت عن الإضافة نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾[سورة الإسراء الآية 84]، كذلك إذا دخلت كلمة كلّ على النّكرة أفرادها على سبيل الشّمول دون التّكرار وهذا ما يُطلق عليه الكلُّ الإفرادي على خلاف دخولها على المعرفة فإنّها تفيد عموم أجزائها [3].

وتعتبر كلمة كلّ من ألفاظ الغيبة فإن أُضيفت إلى المخاطبين جاز إعادة الضّمير إليها بلفظ الغيبة مراعاةً للفظه، وأما إعادته بلفظ الخطاب فمراعاة لمعناه فنقول : كلّكم فعلوا وإن وقعت في حيّز النّفي كأن تسبقها أداته أو فعل منفي[4]، نحو : ما جاءني كلّ القوم أو كلُّ الدّراهم لم آخذ فهنا لا يتوجّه النّفي إلّا لسلبها شموليّتها فيفهم إثبات الفعل لبعض أفراده ما لم يدلّ دليل على خلافه نحو قوله تعالى :﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[سورة الحديد الآية 23]،فمفهومه إثبات المحبّة لأحد الوصفين لكن الإجماع على تحريم الاختيال والفخر مطلقا ، وكلمة كلّ إذا دخلت في حيّز النفي حقيقيّا كان أو حكميّا إمّا ألّا يعمل فيها شيء من النّفي أو المنفي نحو: نحو: كلّهم يحبّني أو يبغضني في الحقيقي وفي الجكميّ نحو: وهل كلُّ مودّة تدوم [5].

وإمّا أن يعمل وعاملها حينئذ إمّا النّفي تابعةً كانت نحو : ما القوم كلّهم ينتمون إليّ أو أصلية نحو : ما كلُّ ما يتمنّى المرء يُدركه، وإمّا المنفيّ مقدّما عليها مرفوعة أصلية كانت أو تابعة نحو: ما جاءني كلُّ القوم أو ما

جاءني القوم كلُّهم في المنفيّ الحقيقي ولا يأت كلُّ القوم ولا يأت القوم كلّهم في الحكمي، أو منصوبة كقولنا: ما أكرمت كلَّ القوم أو ما أكرمت القوم كلَّهم في المنفي الحقيقي، ونحو: لا تُكرم كلّ القوم ولا تُكرم القوم كلَّهم في الحكمي أو مؤخّرا عنها سواءً كانت منصوبة أصلية أو تابعة ولا مرفوعة بنوعيها في هذا القسم نحو الدّراهم كلّها لم آخذ وكلّ الدّراهم لم آخذ في الحقيقي، وفي الجكمي قوانا: كلُّ مالِك لا تُنفق ومالك كلُّه لا تُنفق [6]، وإذا لم تدخل كلّ في حيّز النّفي عمّ النفي جميع أفراد المنفي منه الثّبوت أو التّعلّق فلا يُفهم الثّبوت لبعض ولا التّعلّق به نحو قوله صلّى اللّه عليه وسلّم : {كلّ ذلك لم يكن } في جواب قول ذي اليدين اقصّرت الصّلاة أم نسيت يا رسول اللّه [7].

وقد تفيد كلمة كلّ معنى الخصوص عند وجود القرينة نحو: دخلت السّوق فاشتريت كلَّ شيء وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾[سورة طه الاية 56]، ومنه الكلُّ المجموعي هو الّذي يكون شاملا للأفراد دفعة وهو بقوّة البعض، أمّا الكلُّ الإفرادي فيكون شاملا للكلّ للأفراد على سبيل البدل أي على الانفراد، ويكون الكلَّ إفراديّا إذا دخل عليه التّنوين، كما تُستعمل لفظة كلّ للمبالغة والتّكثير دون الإحاطة وتمام التّعميم كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[سورة يونس الاية 22]ويُقاتل فلان يقصد كلَّ شيء أو يعلم كلَّ شيء، وقد تحمل كل معنى من لوجود مشابهة بينهما [8]، فإن أُضيفت إلى ما اتّصفت بصفة الفعل أو ظرف أفادت معنى الشّرط للمشابهة في العموم والإبهام .

فكلمة كلّ للإحاطة على سبيل الانفراد بينما تُوجب كلمة من العموم من غير تعرّض بصفة الإجماع أو الانفراد، أمّا كلمة جميع فتعرض بصفة الإجماع وعند قولنا: يُثبت الأمر للاقتصار عليهم وإن قلنا كلٌّ منهم يُثبت الأمر على العموم ثمّ الاشتراك بالتّخصيص بكلمة منهم، فإن تلت لفظة كلّ السماء فإنّها تُعمّمها صريحا ولا تُعمّم الأفعال في ضمن تعميمها للأسماء كما لا تُوجب كلّ التّكرار بخلاف كلّما التّي تُوجبه لأن ما فيها للجزاء ضُمّت إلى الفعل فصارت أداة تكرار للفعل [9]، قال أبو حيّان التّوحيدي رحمه اللّه: التّكرار في كلّما من عموم ما لأنّ الظّرفية يُراد بها العموم وكلّ أكّدته والنّصب على الظّرف لإضافته إلى شيء يقوم مقامه والعامل فيه الفعل الذّي يُوجب جوابا في المعنى. وتفيد كلّما الكلّية بخلاف أي التّي تُستعمل في الكلّية والجزئية [10]، فالكلُّ إذن هو الحكم على المجموع، والكلّية الحكم على كلّ فرد وتُطلق الكلّية على كون المفهوم كلّيا حقيقيا كان أو إضافيا وعلى قضيّة حملية حُكم فيها على جميع أفراد الموضوع.[11]

والكلّيات هي القواعد المشتركة بين اللّغات البشرية إن لم يكن كلّها فأغلبها فقد قال في تعريفها الفارابي : {هي عبارة عن الحكم على كلّ فرد من أفراد تلك المادّة حيث لا يبقى منها فرد وإلّا فهي جزئية لا كلّية} [12]، والكلّيات مأخوذة من كلمة كلّ أو فيما معناها من الصّيغ الدّالة على الشّمول والعموم الدّاخلة تحته جزئياته

فالكلّيات هي كلّ قاعدة مصدّرة بلفظة كل ويتقارب مفهوم القاعدة من مفهوم الكلّية وقد جاء في هذا قول الشّريف الجرجاني :{القاعدة هي كلّ قضية كلّية منطبقة على جميع جزئياتها}[13]،فقولنا القواعد يستدعي بالضّرورة إخراج الجزئيات وقد أُستخرجت هذه الكلّيات والقواعد اللّغوية من خلال الاستقراء لكلام العرب فتعتبر كلّ قاعدة مصدّرة بكلمة كل أو نحوها ممّا يفيد العموم ويندرج تحتها أجزاؤها سواءً كانت صوتية أم صرفية أم نحوية ..إلخ[14]، وسأفرد فصلا تطبيقيّا أركّز فيه على الكلّيات النّحوية.

فكلّ قاعدة نحوية مصدّرة بكل أو نحوها من صيغ العموم هي قاعدة كلّية يستثنى منها من الأحكام ما لا يدخل في الكلّيات النّحوية وهي الأحكام الممنوعة والقبيحة وخلاف الأوّل فهذه الأخيرة أفراد لا تُصاغ منها الكلّيات غالبا لأن صياغة الأحكام الكلّية النحوية تُصاغ من الأحكام الواجبة والحسنة والجائزة.

3. الكلّيات عند القدامى:

والكلّيات عند القدامى لم يأت تعريفها باللّفظ الصّريح إنّما اِستعملوا ما يدلّ عليها من ألفاظ كتصديرهم لهذه الأخيرة بلفظة كلّ أو ما يُساويها في المعنى فقد ذكر الخليل بن أحمد في مؤلّفه العين أصولا وقواعد ذات الطّابع الكلّي في مواطن كثيرة من خلال اِستقرائه لكلام العرب إذ تندرج تحت هذه الأحكام الكلّية أحكام جزئية [15]ومن أمثلة استعمال الخليل للفظة كلّ على أنّها كلّية قوله : كلُّ مفعول رُدّ إلى فعيل فمؤنّثه ومذكّره بغيرها .[16]كما اِستعمل بعض صيغ الحصر للدّلالة على الكلّية كصيغة الاستثناء ومثاله :{ ليس في كلام العرب كلمة تدخل العين والهمزة في أصل بمائها إلّا في هذه الكلمات ....} [17]، وقوله : { ليس في التّصريف مفعالة غير معرابة }[18]، كما اِستخدم لفظة عامّة وهي تدلّ صريحا على العموم [19] وكذلك توظيفه لصيغة النّي المطلق إذ يقول في هذا { ليس بد الدّال زاي في شيء من كلام العرب } [20]، وقوله : { الرّاء لا تجيء أبدا بعد اللّام } [21]، هذه بعض الصّيغ الدّالة على الكلّية والعموم الّتي اِستعملها الخليل في كتابه العين .

كما تضمّن الكتاب لسيبويه عددا هائلا من الكلّيات النّحوية نُورد منها بعض الأمثلة فمنها قوله: { واِعلم أنّ كلَّ شيء كان للنّكرة صفة فهو للمعرفة خبر } [22]، وقوله كذلك :{ ليس كلُّ فعل يتعدّى الفاعل ولا يتعدّى وقوله كذلك : { ليس كلُّ فعل يتعدّى الفاعل ولا يتعدّى إلى مفعولين } [23] وقوله أيضا:{ واِعلم أن كلّ شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم إذا دخلت منه الألف واللّام جرى على المعرفة كمجراه على النّكرة حين كان نكرة }[24] ، وقوله : { ليس كلّ موضع يجوز فيه التّعظيم ولا كلّ صفة يحسُن أن يُعظم بها } [25]، وقوله في باب الاستثناء بغير ك { وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بالا جاز بعير } [26] .

كما سار على نهجهما اِبن جني حيث اِستعمل هو الآخر لفظة (كلّ للدّلالة على الكلّية والشّمول) فيقول في تعريفه للّغة بأنها أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم فكلّ الأقوام تستعمل اللّغة بغرض التّعبير والقاسم المشترك بينهم هو الوظيفة التّعبيرية [27]، ويقول في باب جواز القياس على ما يقّل: {أنّ كلّ واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ثمّ إنّ ثالث كلّ واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه} [28]، وقوله: {أنّ الفاعل عندهم هو كلّ اِسم ذكرته بعد الفعل وأسندت} [29].

تتّصف القواعد اللّغوية خاصّة النحوية منها بالطّابع الكلّي، لأنّ النّ النّحو العربي منظومة من العلاقات المتداخلة والمتشابكة فيما بينها تندرج تحتها أجزاء من أبواب شتّى من النّحو العربي، وربّما تعود فكرة التأليف في القواعد الكّية النّحوية إلى السّيوطي في مؤلفه الأشباه والنّظائر في النّحو بإعتبار أن أوّل فن من فنون كتابه هو فن الأصول التّي ترد إلى الجزئيات والفروع [30]، وأنّ القواعد الكلّية هي الأصول والضّوابط العامّة.

4. الكلّيات عند المحدثين:

أمّا تمام حسّان فيعرّف القواعد الكلّية، على أنّها ضوابط منهجية وقد سمّاها بقواعد التّوجيه والتّي أراد بها الضّوابط النهجية التّي وضعها علماء النّحو للالتزام بها عند النّظر في المادّة اللّغوية التّي يستخدمونها لاستخراج الأحكام فتأخذ القواعد الكلّية شكل القوانين التّي تُعتبر مرجعا للحطم النّحوي [31].

كما يُعرّف أحمد المتوكّل لكّيات بأنّها القواسم المشتركة بين اللّغات الطّبيعية على إختلاف أنماطها مادّية، كانت هذه القواسم أم صورية هذا من حيث مفهومها أمّا من حيث ما صدقها فيرى أنّها تشمل البنية التّواصلية النّموذج، والتّنظيم القالبي العام لنموذج مستعملي اللّغة الطّبيعية فقد ربط كلّية هذين العنصرين بمدى معقوليّة افتراض إمكانية إدخالهما ضمن الثّوابت التّي يقوم عليها التّواصل إنتاجا وتلقيّا [32]، وعلى هذا الأساس أشار أحمد المتوكل إلى الكلّيات التّواصلية التّي تشترك فيها جميع الأنساق التّواصلية فقد قسّم هذه الكلّيات إلى قسمين: كلّيات تواصلية مطلقة وكلّيات تواصلية نسقية فتكون حسب رأيه الكلّيات المطلقة هي القواسم المشتركة بين كلّ الأنساق التّواصلية بكلّ أنواعها كاللّغوية منها والإيمائية والصّورية والموسيقيّة ...الخ.

أما الكلّيات النسقية عنده فهي ممثّلة فيما يتقاسمه أفراد كلّ نسق على حده [33]، فالكلّيات اللّغوية عنده هي القواعد الّتي تتقاسمها اللّغات الطّبيعية على إختلاف أنماطها وأنّ النّظريات اللّسانية الوظيفية تتّفق كلّها في السّعي إلى رصد الكلّيات اللغوية وبناء ما يُسمّى بالنّحو الكلّي، إلّا أنّ النّظريات اللّسانية الوظيفية تختلف عن النّظريات اللّسانية غير الوظيفية في تحديد طبيعة هذه الكلّيات، ومكمن هذا الاختلاف أنّ النّظريات اللّسانية الوظيفية مرتبطة بين البنية والوظيفة تساوقا مع التّوجه المنهجي وتماشيا مع مبدأ الوظيفة القائل بترابط بنية اللّسان الطّبيعي ووظيفته التّواصلية وتعلّق بنيته بوظيفته، إذن فالكلّيات في هذا الصّنف من النّظريات ليست خصائص صورية مجرّدة إنّما هي تزاوج بين بنية صرفية تركيبية وبنية وظيفية تواصلية [34].

يؤيّد المتوكّل مع ابن جني في أنّ الجامع بين اللّغات كونها حلّا لمشكلة التّواصل بين الكائنات البشرية القاسم المشترك بين هذه اللّغات والكلّيات اللّغوية له صلة وثيقة بالوظيفة التّواصلية التّي تؤدّيها اللّغة، كما تُعرّف القواعد الكلّية بأنّها مجموعة المبادئ المنظّمة والقوانين والضّوابط المشتركة بين اللّغات التي تقوم عليها كلّ لغة إنسانية بصفة عامّة، ويرى ميشال زكريّا أن من بصفة عامّة، ويرى ميشال زكريّا أن من اهتمامات هذه القواعد الكلّية جملة المسائل اللّغوية التي يأتي بها الطّفل خلال مسار نموّه اللّغوي باعتبار أن اكتساب اللّغة عند الطّفل

يوجب عليه تعلّم قواعدها بطريقة غير مباشرة وعلى هذه القواعد الكلّية تحديد القالب أو الشّكل الذي تأخذه قواعد كلّ لغة، وبيان القوانين التي تندرج فيها وحتّى النّمط الذّي تُصاغ عليه هذه القواعد [35].

فالكلّيات تتضمّن مبادئ مشتركة ضمن كفاية متكلّم كل لغة كونها صورة معبّرة عن جوهر اللّغة البشرية فلغات العالم رغم اختلافها وتباينها إلّا أنّها تمتاز جميعها بنظام مشترك يعكس الطّبيعة الإنسانية من خلال خصائصها الفكرية والمنطقية التّي تفصل الجنس الإنساني على سائر المخلوقات، كما يرى أيضا أنّ هذا النّظام المشترك يتبدّى من خلال مستوى أعمق من خلال مستويات الكلام العادي أي في بنية اللّغة العميقة [36].

وقد أشار ميشال زكريا إلى أن وجود هذه القواعد الكلّية ضاربة جذوره في التفكير الفلسفي، وهذا مردّه إلى اهتمام المدرسة اللّغوية الدّيكارتية بالقواعد الكلّية، حيث نجد في ذلك منحى آراء الفيلسوف الفرنسي ديكارت الذّي أولى عناية كبيرة بالمبادئ الكلّية للبنية اللّغوية وبالكيفية التّي يُعبّر بها الإنسان عن أفكاره، كما أنّلبوزيه { beauzee } وهو أيضا من المدرسة اللّغوية الدّيكارتية كان له اهتما مبالغ بالقواعد الكلّية والّذي أشار إلى صنفين من المبادئ من خلال القواعد الهادفة إلى بيان الفكر بمعية الكلام الملفوظ أو المكتوب أنّ هناك مبادئ ذات حقيقة ثابتة واستعمال كلّي منوطة بطبيعة الفكر بالذّات وإتباع طرق تحليله فلا تخرج بذلك عن كونها نتيجة له [37]، ومبادئ ذات حقيقة فرضية متعلّقة باصطلاحات دخيلة وطارئة كيفيّة وغير دائمة والتي وُجدت منها مختلف اللّغات وعليه فإنّ المبادئ الأولى هي القواعد العامّة الكلّية بخلاف الثّانية الّي هي موضوع القواعد الخاصّة.

كما يظهر أيضا الاهتمام بالقواعد الكلّية عند الفيلسوف الألماني همبولد*الذي يبين أنّ التّحليل اللّغوي العميق يُبرز شكلا لغويا مشتركا، وأنّ القواعد الكلّية هي دراسة الشّروط الكلّية الّي تنطبق على شكل كلّ لغة من اللّغات الإنسانية [38].

والقواعد الكلّية هي التنظيم المؤلّف من قواعد وشروط تشترك فيها كلّ لغات العالم وتكون الخصائص المشتركة بينها قائمة بالضّرورة، فالقواعد اللّغوية الكلّية هي مجموع المبادئ المنظّمة الّي يجدر بالبحث اللّساني الاهتمام بدراستها من باب تشارك اللّغات فيها والتزامها بها بصورة عامّة، والمراد بمصطلح القواعد الكلّية نظام الشّروط المشتركة القائمة عليه هذه قواعد اللّغات جميعها[39]، فالكلّيات اللّغوية تضمّ مجموعة من الكلّيات والقواعد المشتركة إذ تُعتبر هذه الأخيرة كناية عن ضوابط نوعيّة تتحكّم في شكل القواعد بصورة عامّة وتقوم هذه القواعد الكلّية وفق شروط ينبغي توفّرها في كلّ لغة إنسانية ويُشير في هذا المقام ميشال زكريا إلى اِرتباط الكلّيات اللغوية باكتساب اللّغة عند الطّفل إذ أنّ هذه القواعد تضم كلّ المعلومات والقضايا الّي يعمد إليها الطّفل في مسار عمليّة اِكتسابه للّغة [40]، كما يرى أنّ مسألة تحديد الكلّيات اللّغوية لم يتم الفصل فيها بعد، إلّا أنّه يرسم مجال حدود الكلّيات اللّغوية بين مجالي تنوّع اللّغات واِكتساب اللّغة وأنّ دراسة الكلّيات اللغوية.

دراسة تجريبية مكّنت من صياغة فرضيات تقيّد تعدّد اللّغات الإنسانية وتصنع تباينها إذ تعمل هذه الفرضيات على وضع وتطوير نظرية اِكتساب المعرفة الّتي تأخذ بعين الاعتبار النّشاط الذّهني الذّاتي وتكون هذه

الفرضيّات راسخة ومتأصّلة ضمن مقدرة الإنسان اللّغوية فتتوافق في هذا التّصور تحديدا دراسة الكلّيات اللّغوية مع طبيعة قدرات الإنسان الفكرية. (41)

كما تُزوّدنا مبادئ القواعد الكلّية بتخطيط محدد تلتزم به جميع اللّغات الإنسانية وما تنبغي الإشارة إليه هنا أنّ هذا التّخطيط يقصي من جانب آخر القواعد الّتي لا تتّفق مع سمات اللّغة الكلّية المعلومة وقد شبّه القواعد الكلّية بالمصفاة الّي تُبعد كلّ قاعدة لا تتوافق وخصائص اللّغة الإنسانية لأنّ هذه القواعد موجودة في كلّ لغة من اللّغات بإعتبار أنّ كلّ قواعد خاصّة تحتوي على جزء من القواعد اللّغوية الكلّية، ومن خلال هذا يمكن القول أنّ القواعد المفضّلة بالنّسبة للغة ما هي نفسها الّتي يمكن تفضيلها بالنّسبة لكلّ اللّغات(42)،

5. أنواع الكلّيات اللّغوية:

يُميّز ميشال زكريّا بين أنواع ثلاثة من الكلّيات اللّغوية بإعتبارها تُمثّل الهيكل العظمي لبنية القوانين الّتي تخضع لها قواعد كلّ لغة إنسانية وتوفّرها على الكلّيات اللّغوية الواجب وجودها في كلّ اللّغات وهذه الأصناف هي : (43)

1.5.الكلّيات الجوهرية: تضم الكلّيات اللّغوية الجوهرية مجموعة عيّنات مجرّدة تُستخرج عن طريقها العناصر الخاصّة بكلّ لغة، ومثال ذلك السّمات الفونولوجية المميّزة في مجال الفونولوجيا، وكذلك الاسم والفعل في مجال التّركيب وغيرهما من السّمات المميّزة في كلّ مستوى من مستويات لغة معيّنة.

2.5. الكليّات الصّورية: هذا النّوع من الكلّيات يحتوي على مجموعة الشّروط والقوانين المشتركة بين اللّغات، ودورها أنّها تبحث عن سبل توافق الكلّيات عن طريق أنواع متعدّدة من القواعد.

3.5. الكلّيات التّنظيمية: وهي تُعنى بكيفية اِنتظام قواعد كلّ مستوى من مستويات اللّغة وترتيب إجراء القوانين في كلّ مُستوى بالنّسبة لمستوى آخر وضبط العلاقات المتداخلة بين القوانين فيما بينها كما تضمّ القالب الّذي تتّخذه قواعد اللّغة بصفة عامّة واِنقسامها إلى ثلاث مكوّنات الفونولوجي، التّركيبي، والدّلالي وتقسيم مكوّن التّركيبي بالتّحديد إلى بنية عميقة تتركّب من قواعد التّكوين والمعجم وإلى مكوّن تحويلي مُتفرّع.

ومن خلال هذا يُمكن القول إنّ الكلّيات اللّغوية الجوهرية مفادها المفردات المتعلّقة بوصف اللّغة أمّا الكلّيات الصّورية فهي تهتم بخصائص القوانين المؤلّفة لقواعد اللّغة، في حين تُعنى الكلّيات التّنظيمية بطرق اِرتباط القوانين ببعضها وعلاقة المستويات اللّغوية فيما بينها (44).

وموضوع اللسانيات الكلّية هو الخصائص اللّغوية المشتركة بين جميع اللّغات أو المتكرّرة في كل واحدة منها، وتلجأ اللّسانيات الكلّية إلى قواعد الاشتقاق لاستنباط خصائص لغوية صادقة في كلّ اللّغات، وبإعتبار اللّغة موضوعا مشكّلا وجهة نظر توافق اللّسانيات الكلّية بوصفها نظرية أساسها فرضية اعتباطية تُستنبط بقواعد برهانية خصائص كلّية تتشارك فيها اللّغات البشرية جميعها فاللّغة موضوع مشكل تمثل أحد أُسس اللّسانيات الكلّية (45).

كما يوافق الأوراغي في تعريفه للكليات مع ما جاء به أسلافنا ؛إذ يرى أنّ اللّسانيات الكلّية تتميّز لكونها تُعنى بالخصائص والسّمات المشتركة بين اللّغات ويشير إلى أنّ علاقة الملكة اللّغوية بالقدرة اللّغوية تؤدّي إلى ترابط في البناء النّظري بين النّظرية اللّسانية كونها تمثيلا للملكة اللّغوية ، وبين النّموذج النّحوي بوصفه جهازا يُظهر بنية القواعد المشكّلة للقدرة اللّغوية حيث أ أدّت هذه العلاقة إلى قيام ما عُرف بالنّحو التّوليدي التّحويلي الّذي يرتبط في دراسته بين النّحو { نسق القواعد المكتسب } وبين نظريّة النّحو الكلّي { نظرية الاكتساب } وبتعبير آخر بين الإدراك والتّعبير فإذا تشخّصت الملكة اللّغوية في النّحو الكلّي الّذي يعمل على تحويل معطيات التجربة إلى نحو يُشخّص قدرة المتكلّم اللّغوية فتحديد فحوى هذه الملكة يُوجب قيام نظرية لسانية أو نظرية نحوكلّي[46].

6. خاتمة:

نستشف من خلال ما تقدّم ذكره أنّ هناك أسباب وعلل ترجع إليها هذه السّمات المشتركة والنُّظم المطردة، لأنّه لا يمكن اعتبار وجوها صدفة، والوقوف على هذه العناصر الثّابتة وإستخراج العلل المؤثّرة في وجود سمات واحدة في كلّ اللّغات، يمكن اللّجوء إلى الإقصاء أو الإسناد فالإسقاط طريقة تفيد مع السّبر والتّقسيم المنحصر الّذي يذكر جميع الأقسام المحتملة. ونظرا للصّرامة المنطقية الموجودة في طريقة السّبر والتّقسيم فإنّ ترجيح قسم ممّا ذُكر يلزم عنه إبطال مقابله مع النّظرية المنافسة المؤسسة عليه لهذا يجب أن ينتج التّرجيح فالإبطال عن ضرورة وليس عن فرضية عمل.

وبإبطال قسم يترجّح مقابله ولا تنفع مع التّقسيم المنتشر الذي يُهمل قسما مُحتملا ولا يأخذ بالتّقابل في الأقسام الممكنة وهو ما ذهب إليه كاتس، وكان الأجدر به أن يقول أنّ السّمات المميّزة الظّاهرة في نُظوم اللّغات تلزمها علّة ثابتة [47]، والعلّة المؤثّرة إمّا أن تكون خارجيّة أي أنّها الانتظام القائم في المحيط الخارجي المعتبِر أصلا لانتظام كامن يظهر في اطرادات ملحوظة في نُظوم جميع اللّغات وإمّا داخلية تنتمي إلى ملكات الفرد الذّهنية، والعلّة الدّاخلية إمّا تنتج عن ضرورة عضوية أو ضرورة منطقية

إلّا أنّ الفلاسفة العقلانيّين وإلى جانبهم النّحاة التّوليديين تمسّكوا بفرضية العمل الطّبيعية واعتصموا بها إلى درجة أنهم أصبحوا يربطون الخصائص المشتركة بين اللّغات بتصوّرات ومبادئ مرقونة في خلايا الذّهن ورفضهم لربطها بغيرها كنفيهم عن المحيط أيّ انتظام أو أي دخل في تكوين الاطرادات في كلّ اللّغات، ونحوه من القضايا الضّرورية منطقيا.

7- الهوامش:

[1]-ينظر: الشّريف الجرجاني، التعريفات، ص 130.

[2]-ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، ص 743.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص 743.

[4]-ينظر: المصدر نفسه، ص 743.

[5]-ينظر : أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، ص 743.

[6]-يُنظر: المصدر نفسه، ص743 -744.

[7]-يُنظر: المصدر نفسه، ص 744.

[8]-ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، ص 744.

[9]-ينظر: المصدر نفسه، ص 744.

[10]-ينظر: المصدر نفسه، 744-745.

[11]-ينظر: التهانوي كشاف اصطلاحات الفنون، ص 1382.

[12]-الفارابي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه، تح: أحمد الحتم عبد الله جامعة، م القرى، ج1، ص297.

[13]-الشّريف الجرجاني، التعريفات، ص 219.

[14]-ينظر: عبد الرّحمن بن خلف الشّمري، الكلّيات اللّغوية في اعراب القران الكريم، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، كلّية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، المملكة العربية السّعودية، 1437-1438، ص 23.

[15]-ينظر: سارا حسن سعيد الزّهراني، الكليات والأصول اللغوية في معجم العين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1435-1436، ص 5.

[16]-الخليل بن أحمد، معجم العين، ص5.

[17] -المصدر نفسه، ص 6.

[18]-المصدر نفسه، ص 6-7.

[19]-ينظر: سارا حسن سعيد الزّهراني، الكلّيات والأصول اللّغوية في معجم العين، ص 6.

[20]-الخليل الفراهيدي، معجم العين، ص 7.

[21]-المصدر نفسه، ص7-8.

[22]-سيبويه، الكتاب، تح عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1408 / 1988، ج 02، ص 08.

[23]-المصدر نفسه، ج 01، ص 23.

[24] -المصدر نفسه، ج 01، ص 39.

[25]-المصدر نفسه، ج 02، ص 35.

[26]-المصدر نفسه، ج 02، ص 69.

[27]- ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 1438 / 2007، ج 01، ص 76.

[28]-ابن جني، الخصائص، ج2، ص 167.

[29] -المصدر نفسه، ص 242.

[30]-ينظر: حسن خميس الملّخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ط 01، 2001، ص 188.

[31]-ينظر: تمام حسان، الاصول عالم الكتب، ص 221.

[32]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة بين الكلّية والنّمطية، دار الامان للنّشر والتّوزيع، الرباط، ط 01، 1424 / 2003، ص 48.

[33]-ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ص 48.

[34]-ينظر: المصدر نفسه، ص 53.

[35]-ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 68.

[36]-ينظر: المصدر نفسه، ص 69.

[37]-ينظر: المصدر نفسه، ص 69.

[38]-يُنظر: المصدر نفسه، ص 70.

[39]-يُنظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللّغة العربية، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط 02، 1406/ 1861، ص 77.

[40]-يُنظر: المصدر نفسه، ص 77.

[41]-يُنظر: المصدر نفسه، ص 82-83.

[42]-ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 83.

[43]-ينظر: المصدر نفسه، ص 87.

[44]-يُنظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 87.

[45]-يُنظر: محمد الأوراغي، الوسائط اللّغوية أفول اللّسانيات الكلّية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 01، 1434/ 2013، ج 01، ص 52 - 54.

[46]-ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 79.

[47]-يُنظر: محمد الأوراغي، الوسائط اللّغوية أفول اللّسانيات الكلّية، ج 1، ص 90.

8 .قائمة المراجع :

1. ابن جني، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 1438 / 2007، ج 01.
2. أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، تح: محمد درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت.
3. أحمد المتوكّل، الوظيفة بين الكلّية والنّمطية، دار الامان للنّشر والتّوزيع، الرباط، ط 01، 1424 / 2003 .
4. تمام حسان، الاصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، 1420هـ/2000م.
5. التهانوي كشاف اصطلاحات الفنون. دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2005م.
6. حسن خميس الملّخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ط 01، 2001 .
7. سارا حسن سعيد الزّهراني، الكليات والأصول اللغوية في معجم العين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1435-1436 .
8. سيبويه، الكتاب، تح عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1408 / 1988، ج 02 .
9. الشّريف الجرجاني، التعريفات.
10. عبد الرّحمن بن خلف الشّمري، الكلّيات اللّغوية في اعراب القران الكريم، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، كلّية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، المملكة العربية السّعودية، 1437-1438.
11. الفارابي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه، تح: أحمد الختم عبد الله جامعة، م القرى، ج1 .
12. محمد الأوراغي، الوسائط اللّغوية أفول اللّسانيات الكلّية، ج 1 .
13. محمد الأوراغي، الوسائط اللّغوية أفول اللّسانيات الكلّية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 01، 1434/ 2013، ج 01 .
14. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللّغة العربية، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط 02، 1406/ 1861 .
15. ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993.